

الرسالة رقم: (١١٤)  

رسالة أخرى في آداب البحث

تأليف العلامة
ابن كمال الشافعي

نُطبع مُعَقَّفة عن نسختين قديمتين

تجقيق وتعليق
الدكتور حمزة البكري

دار الكتب

کتاب ادب الحجۃ ابن کمالیہ شاعرہ متسا

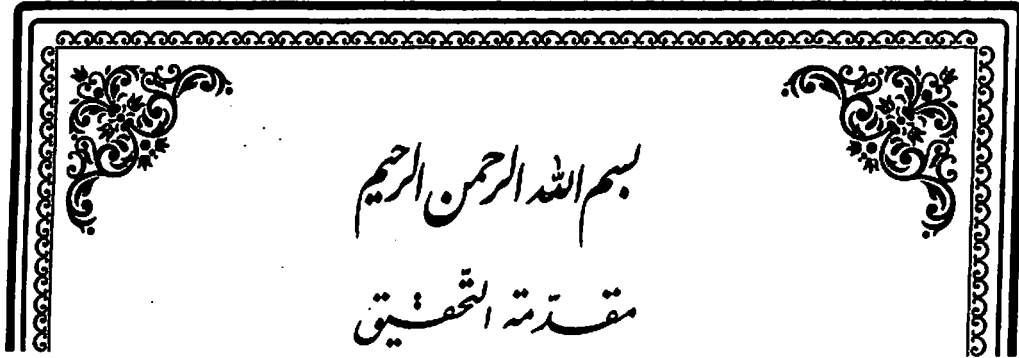
[illegible][illegible]

مكتبة الحرم المكي (ح)

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠٠
 ١٠٠

مکتبہ راغب ہاشا (ر)



الحمدُ لله حقَّ حَمْدِهِ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ وَعَبْدِهِ،
وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وَمَنْ أَوْفَى بَعْدِهِ.
وبعدُ:

فهذه رسالةٌ أُخرى في آداب البحث تُنسَبُ إلى العلامة أحمد بن سليمان بن
كمال باشا، المُتوفى سنة (٩٤٠هـ)، رحمه الله تعالى.

وحيثُ لم تُقَمْ لديّ قرائنُ تُرجِّحُ ثبوتَ نسبتِها إليه أو نفيها، فتبقى في دائرة
الاحتمال، كما بيَّنْته في مُقدِّمة تحقيق الرسالة الأولى.

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على نُسخَتَيْنِ خطيّتين، الأولى:
نسخة الحرم المكي، ورمزتُ إليها بالحرف (ح)، والثانية: نسخة مكتبة راغب
باشا، ورمزتُ إليها بالحرف (ر)، كما استعنتُ بنصّها المنقول في كتاب «أبجد
العلوم» لصديق حسن خان، حيثُ نقل هذه الرسالة بحروفها، سوى ديباجتها
وخاتماتها^(١).

وأما عنوانها فقد خَلَّتْ عنه النُّسخة (ر)، وورد في (ح) بلفظ: «كتاب آداب

(١) انظر: «أبجد العلوم» (١/ ١٢٥-١٢٦).

البحث»، وقد استبدلتُ كلمة «رسالة» بكلمة «كتاب»، وأضفتُ إليه كلمة «أخرى» لتتميّز عن الرسالة الأولى، فصار العنوان: «رسالة أخرى في آداب البحث».

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجعُ والمآب.

المُحَقِّق

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الحمدُ لله الذي حَفِظَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْخَطَا وَالْخَلَلِ، فِي مُنَازَرَتِهِمُ الْمُخَالَفِينَ
وَالْجَدَلَ^(٢)، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِهِ الْأَتَمِّ الْأَكْمَلِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
خَيْرِ الْمَلَلِ^(٣).

وبعدُ:

فهذه رسالةٌ في عِلْمِ آدَابِ الْبَحْثِ، كَافِيَةٌ وَمُغْنِيَّةٌ عَمَّا عَدَاهَا مِنَ الرِّسَائِلِ
الْمُتَدَاوِلَةِ بَيْنَ الْمُحَصِّلِينَ وَالْمُتَحَصِّلِينَ، وَفِيهَا^(٤) يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ جَمِيعُ مَا يُعْلَمُ مِنْ
غَيْرِهَا، فَلْتَسَائَلْ، فَإِنَّهَا تَنْفَعُ مَحْضٌ قَلِيلُ الْحَجْمِ كَثِيرُ الْمَعْنَى، فَلَا غَرَوُ أَنْ كَانَ فِي
الْمُطَالَعَةِ أَغْنَى^(٥).

وهُوَ عِلْمٌ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي الْمُنَازَرَةِ.

(١) زاد في (ر): «وبه العَوْنُ وَالنَّصْرُ عَلَى التَّيْمِيمِ».

(٢) في (ح): «المخالفين بالوجل»، وفي (ر): «بالمخالفين والجدل»، وأصلحته بحسب السياق.

(٣) في (ح): «وعلى آله وأصحابه الماحين لظلمة الشرك في الغلل (٤)».

(٤) في (ح) و(ر): «وفيما»، والتصويب من «أبجد العلوم»، حسب ما ورد في حاشية نُسخة منه، كما في
التعليق عليه.

(٥) سقط من (ر): «فلا غرو أن كان في المطلعة أغنى».

وَمَوْضُوعُهُ^(١): الْمُنَاطَرَةُ؛ إِذْ يَبْحَثُ عَنْ أَحْوَالِهَا وَكَيْفِيَّاتِهَا.
وَأُورِذَتْ فِيهَا مَا هُوَ الْمَطْلَبُ الْأَعْلَى، وَالْاهْتِمَامُ بِشَأْنِهِ الْمَقْصِدُ الْأَقْصَى،
فَنَقُولُ:

لَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ الْمُعْلَلَّ مَا دَامَ فِي تَقْرِيرِ الْأَقْوَالِ وَالْمَذَاهِبِ، وَتَحْرِيرِ
الْمُبَاحِثِ وَالْمَطَالِبِ، لَا يَتَّجِعُهُ عَلَيْهِ وَلَا^(٢) يُطَالَبُ بِشَيْءٍ^(٣) سِوَى تَصْحِيحِ النَّقْلِ
وَتَضْرِيحِ الْقَوْلِ أَنْ فَلَانًا قَالَ كَذَا فِي كَذَا، إِنْ طُولِبَ بِهِ، فَإِذَا^(٤) شَرَعَ فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ
عَلَى مَا ادَّعَاهُ فَحَيْثُ تَتَّجِعُهُ عَلَيْهِ طَرُقُ الْمُنَاطَرَةِ.

فصل

إِنَّ كَلَامَ الْمُنَاطِرِينَ إِمَّا أَنْ يَقَعَ فِي التَّعْرِيفَاتِ أَوْ فِي الْمَسَائِلِ:
فَإِنْ وَقَعَ فِي التَّعْرِيفَاتِ فَلِلْمَسَائِلِ طَلَبُ الشَّرَاطِطِ وَإِيرَادُ النَّقْضِ بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا
دُونَ الْآخَرِ.

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَنْعُ، لِأَنَّهُ طَلَبُ الدَّلِيلِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى التَّصْدِيقِ، إِلَّا أَنْ^(٥) يَدَّعِي
الْخَصْمُ حُكْمًا صَرِيحًا بَأَنَّهُ يَقُولُ: مَفْهُومُهُ لُغَةً أَوْ عُرْفًا أَوْ اصْطِلَاحًا أَوْ ضِمْنًا، فَلِلْمَسَائِلِ
حَيْثُ أَنْ يَمْنَعَ، وَلِلْمُعْلَلِّ - أَيِ: الْمُجِيبِ - أَنْ يُجِيبَ.

وَالْجَوَابُ عَنِ التَّعْرِيفِ الْأَسْمِيِّ - أَعْنِي: تَعْرِيفَ الْمَفْهُومَاتِ الْإِعْتِبَارِيَّةِ - سَهْلٌ،
حَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْإِصْطِلَاحِ، وَيَقُولُ الْمُعْلَلُّ: إِنْ مُرَادِي بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى.

(١) فِي (ح) وَ(ر): «مَوْضُوع»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (ص: ١٢٥).

(٢) فِي (ح): «عَلَيْهِ أَنْ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) فِي (ر): «وَلَا يَطَالِبُ عَنْهُ بِشَيْءٍ»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَفِي «أَبْجَدِ الْعُلُومِ»: «وَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ شَيْءٌ».

(٤) فِي (ح): «فَإِنْ طُولِبَ بِمَاذَا»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) فِي (ح): «التَّصْدِيقُ الْآنَ لَا»، وَهُوَ خَطَأٌ.

وعن التعريف الحقيقي - أعني: تعريف الماهيات الموجودة في الخارج - صعب؛ إذ لا مدخل فيه للاصطلاح، بل يجب فيه العلم بالذاتيات والعوارض والفرقة بينهما؛ بأن يفرق بين الجنس والعرض العام والفضل والخاصة، وهذا متعسر جداً في التعريف، بل متعذر.

وكذا لا يرد عليه المعارضة، لأنها هي إقامة الدليل الدال على نقيض المدعى، والدليل منتفٍ هنا.

وإن وقع^(١) في المسائل؛ فإذا شرع المعلن في إقامة الدليل، فالخصم^(٢):
 إن منع مقدمة معينة^(٣) من مقدماته أو كليها على التعيين فذاك يسمى: مناقضة
 و[نقضاً]^(٤) تفصيلياً، فلا يحتاج إلى شاهد.

فإن ذكر شيئاً يتقوى به المنع يسمى: سندا، فإن يذكره^(٥) لم يجز الاعتراض
 عليه إلا إذا ادعى مساواته المنع، لأن السند ملزوم لثبوت المنع، فانتفاء الملزوم لا
 يستلزم انتفاء اللازم، لكن على تقدير المساواة يمكن انتفاؤه. وأكثر ما استند إليه^(٦)
 يذكر مساوياً، فلذا شاع الكلام عليه.

(١) أي: كلام المناظرين.

(٢) وهو السائل.

(٣) في (ح): «مغنية»، وسقطت من (ر)، والتصويب من «أبجد العلوم».

(٤) ما بين حاصرتين سقط من (ح) و(ر)، واستدركته من «أبجد العلوم».

(٥) في (ح): «تذكره»، والمثبت من (ر)، ولو قال: «فإن ذكره» لكان أجود.

ووقع في «أبجد العلوم»: «فإن لم يذكره»، ولا يستقيم، وتيممة العبارة: «إلا إذا ادعى مساواته المنع»
 تقتضي أن السند المذكور، ثم بعدما ذكره السائل فلما أن يدعى أنه مساوٍ للمنح، فحيث لا للمعلن أن
 يعترض عليه، وإما أن لا يدعى ذلك، فحيث ليس للمعلن أن يعترض عليه.

(٦) في (ح): «عليه»، وهو صحيح أيضاً.

وإن منع^(١) مقدمة غير معينة بأن يقول: ليس هذا الدليل بجميع مقدماته صحيحاً، بمعنى: أن فيها^(٢) خللاً، فذلك يُسمى: نقضاً إجمالياً. ولا يُسمع إلا أن يذكر الشاهد على الخلل.

وإن لم يمنع^(٣) شيئاً من المقدمات أصلاً؛ لا تفصيلاً ولا إجمالاً، بل قابل بدليل دال على نقيض مدعاه يُسمى: معارضة. وحينئذ يصير السائل معللاً، وبالعكس.

واعلم أن السؤال المتعلق بالإفهام يُسمى: الاستفسار، وهو طلب بيان معنى اللفظ في الأغلب، وإنما يُسمع إذا كان في ذلك اللفظ إجمالاً وغموضاً، ولذا قيل: ما يمكن فيه الاستفهام حسن فيه الاستفهام. وإلا^(٤) فهو لجأج وتعنّت، ولفائدة المناظرة مفوّت؛ إذ يأتي في كل لفظ تفسير^(٥) لفظ آخر، فيتسلسل.

والجواب عن الاستفهام: بيان^(٦) ظهوره في مقصوده؛ إما بالنقل^(٧) من أهل اللغة أو بالعرف العام والخاص أو بالقرائن المضمومة معه.

وإن عجز عن كله فالتفسير بما يصلح لغة، وإلا يكون من جنس اللعب^(٨)، فيخرج عما وضعت له المناظرة من إظهار الحق.

(١) في (ح) و(ر): «إن وقع»، والتصويب من «أبجد العلوم».

(٢) كذا في (ر)، أي: في المقدمات، وفي (ح): «فيه»، أي: في الدليل.

(٣) أي: الخصم.

(٤) في (ح) و(ر): «والأول»، والتصويب من «أبجد العلوم».

(٥) في (ر): «يُفسره».

(٦) في (ح) و(ر): «بيان»، والتصويب من «أبجد العلوم».

(٧) في (ح): «إما بالفعل»، وفي (ر): «لها بالنقل»، والمثبت مُلَقَّقُ منهما، ولا بُدَّ منه، وهو الموافق لما في «أبجد العلوم».

(٨) في (ح) و(ر): «اللقب»، والتصويب من «أبجد العلوم».

وهذا الاستفهام يرد على تقرير المدعى، وعلى جميع المقدمات، وعلى جميع الأدلة، فلا سؤال أعم منه.

تنبيه

من الواجب على المعلّل أن لا يستعجل بالجواب^(١)، بل يطلب منه^(٢) توجيه المانع وتحقيقه؛ إذ ربما لا^(٣) يمكن المانع توجيهه أو يظهر فسادُه أو يذكر^(٤) جوابه، فإذا أُجيب فعلى المانع أن لا يستعجل، [بل]^(٥) ويطلب توجيه الجواب وتفصيله؛ إذ ربما لا يقدر عليه أو يكون غلطاً.

ومن الواجب على المناظرين أن يتكلما في كل علم بما هو حدّه ووظيفته، فلا يتكلما في اليقيني بوظائف الظني، وبالعكس.

هذا ما أردنا إيرادَه^(٦) في هذه الرسالة^(٧).

(١) في (ح) و(ر): «أن لا يستعمل الجواب»، والتصويب من «أبجد العلوم».

(٢) أي: من السائل.

(٣) سقط من (ح): «لا».

(٤) في (ح) و(ر): «أو يذكره»، وفي «أبجد العلوم»: «أو يتذكر»، وأصلحته بحسب السياق، وانظر لمزيد من التفصيل: «شرح الرشيدية على الشرفية» (ص: ٨٢).

(٥) ما بين حاصرتين سقط من (ح) و(ر)، واستدركتُه من «أبجد العلوم».

(٦) في (ح): «هذا ما أردناه»، وفي (ر): «هذا ما أردنا إيرادَه»، وأصلحته بحسب السياق.

(٧) بعدها في (ر): «تمت بعون الله»، وفي (ح): «وتمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله رب العالمين. تمت الرسالة المباركة».

1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $f(x)$ defined by the equation

$$f(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt$$

It is shown that the function $f(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$.

2. The second part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $g(x)$ defined by the equation

$$g(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt$$